الأمم المتحدة

A/55/846

الجمعية العامة

Distr.: General
21 March 2001

Original: Arabic

الدورة الخامسة والخمسون

البندان ٩٤ و ٩٥ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أحيل إليكم إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ والمعنون ''مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي''.

كما يرجى التفضل بتوزيع هذه الرسالة ومرفقاتها ضمن وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البندين ٩٤ و ٩٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد جاسم سمحان النعيمي

السفير

المندوب الدائم

060401 060401 01-29893 (A)

إعلان أبو ظبي عن "مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي"
التاسع من ذي القعدة ١٤٢١ هـ الموافق الثالث من شباط/فبراير عام ٢٠٠١

إن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة المجتمعين في أبو ظبي في اليوم التاسع من ذي القعدة سنة ١٤٢١ هـ الثالث من شباط/فبراير عام ٢٠٠١، في بداية أعمال مؤتمر ومعرض البيئة ٢٠٠١ وبعد أن عاد سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أرض الوطن سليما معافى ليواصل عطاءه في خدمة قضايا البيئة، يتوجهون إلى الأمة العربية بإعلان أبو ظبي عن "مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي".

إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي
التاسع من ذي القعدة ١٤٢١ هـ الموافق الثالث من شباط/فبراير عام ٢٠٠١

إن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجتمعين في أبو ظبي في بداية أعمال مؤتمر ومعرض البيئة ٢٠٠١:

وقد تدارسوا تقرير "مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي" الذي أُعد بمبادرة ودعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبدعم كريم من دولة الإمارات العربية المتحدة،

وإذ يؤكدون على الاهتمام العربي والعالمي بقضايا البيئة الذي برز بشكل واضح من خلال الإعلان الذي صدر حول البيئة والتنمية عن الاجتماع الوزاري العربي الأول في تونس سنة ١٩٨٦ والبيان الذي صدر عن اجتماع وزراء البيئة العرب حول البيئة والتنمية في القاهرة عام ١٩٩١ ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) الذي عقد بالبرازيل عام ١٩٩٢ وما صدر عنه من قرارات والتزامات تضمنها إعلان ريو وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين وكذلك ما نتج عن المؤتمرات الدولية الأخرى التي أعقبت (مؤتمر قمة الأرض) من توصيات وإعلانات تتعلق بقضايا البيئة وصولا إلى مؤتمري مالمو وأبوجا عام ٢٠٠٠،

وإذ يرون أن الوطن العربي، وهو يقف على مشارف قرن جديد في بداية ألفية جديدة سيشهد العالم فيها تطورات بالغة العمق والتأثير في مختلف نواحي الحياة كما عرفناها حتى الآن، يدخل هذه الحقبة وقد حقق في القرن الماضي إنجازات مشهودة ومقدرة في تنمية المجتمعات العربية عموما، تبدو آثارها واضحة فيما طرأ من تحسن في أحوال المواطن العربي، الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويخصون بالذكر من هذه الإنجازات ما يتعلق ببناء المؤسسات وسن التشريعات البيئية والتعليم والتدريب البيئي واستخدام

التكنولوجيا الآمنة والمناسبة بيئيا بالإضافة إلى المساهمة الإيجابية في الاتفاقات والبرامج البيئية الإقليمية والدولية،

ولقد كان لهذه التنمية المتسارعة آثارها على البيئة، الأمر الذي أثار في الآونة الأخيرة قضية تحقيق الربط الأمثل بين متطلبات التنمية ومحاربة الفقر ودواعي حماية البيئة. ولقد كشف النظر في هذا الأمر عن جوانب سلبية عديدة منها أن الاهتمام بالتنمية ورفع مستوى الدخل لدى المواطن دون مراعاة للجوانب البيئية نتج عنه الاستغلال المكثف لموارد البيئة وتلوثها بمعدل يفوق إمكانات الحفاظ على بيئة معطاءة وصحية تكفل للمواطن العربي تنمية مستدامة تحقق طموحاته، ويقتضي هذا تركيزا أكثر وعناية أكبر بأساليب عمل أكفأ مما ألفناه فيما مضى لضمان حسن استغلال الموارد البيئية، المتجدد منها وغير المتجدد من ناحية، وحمايتها من التلوث، من ناحية أخرى،

وإذ يعون أن تحقيق هذا الهدف الحيوي يواجه تحديين أساسيين أولهما الزيادة المطردة في عدد سكان الوطن العربي التي تمثل تهديدا على المدى البعيد لو استمرت بمعدلاتها الحالية مع استمرار اختلال التوازن في الكثافة السكانية بين المدن والأرياف والبادية في الدولة الواحدة وفيما بين الدول العربية، وثانيهما محدودية الكثير من الموارد الطبيعية العربية وتدهورها،

وإذ يلاحظون أنه على الرغم من أن لدينا اليوم حصيلة من مستوى لا بأس به من الخبرة لم تكن متاحة قبلا، في شأن مختلف مشاكل البيئة التي تواجهنا اليوم، سواء في فهمها أو في تحديد الأساليب المثلى لمعالجتها، إلا أن واقع الحال هو أن العاملين في مجالات العمل البيئي في الوطن العربي ما زالوا أقل عددا وخبرة بكثير مما يقتضيه الأمر، ومؤسسات رعاية البيئة في الوطن العربي حديثة عهد، محدودة الخبرة، تواجه تحديات صعبة ومعقدة،

وإذ يدركون أن القدر الأكبر من قضايا البيئة الملحة اليوم هو نفس القضايا التي كانت مطروحة في القرن الماضي، وإن ازدادت حدتها وتباين ترتيب أولوياتها من مكان إلى آخر. ولقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي آثارا غير حميدة نتيجة لتسارع وتيرة التنمية الصناعية والامتداد المتواصل للتجمعات الحضرية، أدت إلى تدهور في البنية الأساسية الحضرية في كثير من الأقطار العربية، وإلى تلوث الهواء، وتدهور في نوعية الأراضي، وتلوث مياه البحار العربية وانخفاض إنتاجيتها من الثروة السمكية. وتناقص مستمر للتنوع البيولوجي في البر والبحر. واليوم تبدو هذه الآثار أكثر وضوحا وحدة مما كانت عليه في منتصف القرن الماضي،

وإذ يسترجعون أن السنوات الأخيرة قد شهدت اهتماما متزايدا لدى المواطن العربي بهذه المشاكل التي سوف تمثل، في حالة استمرارها، تهديدا حقيقيا لمصير جهد التنمية العربية الأمر الذي دفع المسؤولين إلى سعي جاد لتأصيل هذه التوجهات المشجعة وتعزيز هذا الاهتمام البازغ بشؤون البيئة والمشاركة في أمورها لدى جموع المواطنين العرب،

وإذ يرون أن هناك ضرورة ملحة لوضع استراتيجية ورؤية مستقبلية واضحة للعمل البيئي في الوطن العربي لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية خلال العقدين الأولين من القرن الجديد،

وإذ يؤمنون أن ذلك يتطلب معرفة وفهما عميقين للوضع الحالي للبيئة ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء تحديد الضغوط الناتجة من الأنشطة التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد القومي. وعلى أساس ذلك يمكن تحديد القضايا البيئية ذات الأولوية في العالم العربي والتي تبنى عليها ''الرؤية المستقبلية'' للعمل البيئي العربي.

وإذ يؤكدون أن العولمة وتحرير التجارة العالمية، وثورة المعلومات، ونمو دور المجتمع المدني والمشاركة الشعبية في صنع القرار، والاتجاه إلى اللامركزية من أهم المستجدات على الصعيد العالمي بالإضافة إلى التغيرات العالمية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على دول المنطقة العربية،

فإن الوزراء العربي المسؤولين عن شؤون البيئة يعلنون ما يلي:

أولا: أن هناك ضرورة ملحة للحد من الفقر ولتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطن العربي عن طريق برامج للتنمية المستدامة يكون أحد محاورها الأساسية حماية البيئة والاستخدام الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية.

ثانيا: أن المشكلات البيئية ذات الأولوية التي تواجه العالم العربي في بداية القرن الحادي والعشرين هي:

- النقص الحاد في الموارد المالية وتدهور نوعيتها.
- محدودية الأراضي الصالحة للاستخدام وتدهور نوعيتها.
- الاستهلاك غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية.
- زيادة الرقعة الحضرية وما يترتب عليها من مشاكل.
- تدهور المناطق البحرية والساحلية والرطبة.

ثالثا: أن تحقيق الأهداف المنشودة يحتاج إلى صياغة استراتيجية للعمل تأخذ في الاعتبار، أولا، نقاط الضعف والقوة كما يكشف عنها تحليل خبرات الماضي، وثانيا، الدراية المتعمقة بالتطورات العالمية في كل ماله علاقة بمختلف مجالات العمل البيئي، ويؤكدون على مجموعة ملامح أساسية لاستراتيجية العمل البيئي في المرحلة القادمة تتمثل فيما يلي:

١ - **العمل في إطارين زمنيين:** إن مشاكل البيئة العربية متنوعة، سواء في أسبابها أو نتائجها أو في آثارها الراهنة والمتوقعة. وليس من الممكن ولا من المفيد التصدي لها جميعا في نفس الوقت. ويتطلب هذا أن يجري إعداد خطط إصحاح البيئة وحمايتها على مستويين: أولهما قصير المدى يعالج مشاكل ملحة تتوفر فيه فرص حقيقية للنجاح، بما يزيد من الثقة ويساعد على توفير موارد إضافية لتحقيق وتأثر أسرع للعمل على أبعاد أعمق في جهد موصول لحماية البيئة وإصحاحها. أما الثاني فله آفاق زمنية أرحب وأعباء مادية أكثر تسمح بالتصدي لمشاكل أعقد تحتاج أولا إلى دراسات متعمقة، ثم إلى التعرف على متطلبات معالجتها بكفاءة وفاعلية وتوفير هذه المتطلبات لتحقيق حلول ناجعة لها؛

٢ - **البدء بوقف أسباب التدهور البيئي قبل محاولة علاج آثاره:** فمعالجة الآثار دون وقف أسبابها ضياع للوقت والجهد والمال. إلا أنه إذا اشتدت حدة الآثار، فإن توزيع الجهد بين هذا وذاك يصبح ضروريا. وواضح أن هذا الوضع يشكل عبئا كبيرا على المجتمع يؤكد خطورة ''ترحيل'' المشاكل البيئية، من مكان، إلى مكان أو من زمان إلى زمان. وقد أثبتت تجارب الدول الأخرى أن هذا الأمر يؤدي إلى خسائر وأعباء طائلة من الممكن تلافيها لو تمت معالجتها مبكرا؛

٣ - **تطبيق أساليب وحسابات الاقتصاد البيئي الحديثة،** الأمر الذي يوفر لصانع القرار مقارنات دقيقة بين كلفة الاستثمار في حماية البيئة وبين حجم الخسارة التي قد تنجم عن عدم إدخال الكلفة البيئية ضمن دراسة الجدوى؛

٤ - **اعتماد استراتيجية "الإنتاج الأنظف" بمعناه الشامل،** بدءا من الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وتجنب استخدام المواد الخطرة، ورفع كفاءة عمليات التصميم والإنتاج، وخفض الانبعاثات والتصريفات والمخالفات سواء في الإنتاج أو الاستخدام إلى المستويات التي يمكن للبيئة أن تتحملها، والإدارة البيئية السليمة للمخلفات، وانتهاء إلى النظر في تغيير أنماط الاستهلاك التي نشأ عنها طلب اجتماعي لسلعة أو خدمة ما؛

٥ - **اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان المشاركة العربية الفعالة في تحقيق منجزات في مجال التكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بتحسين البيئة العربية:** هناك اليوم جهود كثيرة ومتنامية تسعى لتحقيق إنجازات هامة وواعدة في معالجة قضايا بيئية مزمنة ترتبط بتوفير

متطلبات المشاريع التنموية من الموارد الطبيعية وخصوصا المتجددة منها، وبخفض مستويات التلوث في الإنتاج والاستخدام وفي رفع كفاءة تدوير المخلفات أو التخلص منها بطرق أكثر أمنا. والوطن العربي مطالب بأن يتابع هذه الجهود وأن يشارك فيها مشاركة فعالة تركز على معالجة مشاكلها الملحة التي أشير إليها فيما سبق؛

٦ - **بناء القدرات والتوعية والتطوير المؤسسي من خلال:**

(أ) إيلاء التنمية البشرية وبناء القدرات، على كل مستويات العمل، وفي مختلف التخصصات البيئية اهتماما أكبر؛

(ب) تطوير مناهج التعليم في مختلف مراحله لتصبح البيئة مكونا أساسيا فيها من أجل تربية جيل واع مدرك لمسؤوليته في حماية البيئة، إدراكا قائما على فهم سليم لقضايا البيئة وسلوك يحترم قدراتها وعمل فاعل لحمايتها أيا ما كان موقع عمله؛

(ج) تحفيز وسائل الإعلام العربية لمزيد من الاهتمام والتركيز والوضوح في تعريف المواطن العربي بالمشاكل البيئية وحفزه إلى سلوك أفضل يساند جهود حماية البيئة ويجعل منه داعية مخلصا وراعيا أمينا لهذه الجهود؛

(د) تشجيع المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في صنع قرارات حماية البيئة ضمانا للمشاركة الشعبية في تنفيذ هذه القرارات والتركيز في هذا المجال على دور الأسرة والمرأة؛

(هـ) تطوير مؤسسات العمل البيئي العربية مسترشدين بتجارب الآخرين، ومستندين إلى واقعنا الاجتماعي وقيمنا العربية وتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات والمنظمات العربية ذات العلاقة بقضايا البيئة ودعم الاتجاه المتنامي في تلك المنظمات لتضمين البعد البيئي ضمن برامجها وأنشطتها التنموية؛

(و) تعزيز آليات عمل المجلس لضمان التحقيق الكامل للأهداف التي وجد من أجلها في مسايرة للمستجدات الراهنة والمستقبلية على الساحتين العربية والدولية؛

٧ - **تحقيق قفزة نوعية في جهود مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي** في توفير القاعدة العلمية والخبرة الميدانية لمواجهات حاسمة في معالجة مشاكلنا البيئية التي تراكمت في السنوات الأخيرة؛

٨ - **التأكيد على توطين تقنيات تحلية المياه** وإنتاج أغشية التناضح العكسي مع التأكيد على أهمية تحقيق أساليب إدارة موارد المياه بما يحقق التوازن بين أنماط الاستهلاك وبين توافر الموارد المائية المتاحة؛

رابعا - **يسترشدون** في تنفيذ البرامج والمشروعات البيئية خلال العقدين القادمين بالبدائل التي تضمنها تقرير ''مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي'' كدليل عمل لتحقيق هذا الإعلان؛

خامسا - **يشددون** على ضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة لدعم الإطار المؤسسي للعمل في العالم العربي والأنشطة المساندة له وتوفير التمويل اللازم لقيامه بواجباته؛

وفي هذا الإطار:

(أ) يرحبون باهتمام القادة العرب بقضايا البيئة ويتطلعون إلى إدراج موضوع الإعداد العربي لمؤتمر (ريو + ١٠) على جدول أعمال القمة العربية القادمة في المملكة الأردنية الهاشمية وإلى أن تصبح البيئة أحد المحاور الأساسية الثابتة في العمل العربي على مستوى القمة؛

(ب) ويرحبون أيضا بإقرار القمة السابعة للمؤتمر الإسلامي (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) لإعلان جدة الصادر عن المنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي (٢٣-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) والدعوة إلى اعتماد توصياته كأساس لبرنامج عمل يكون مكملا لبرامج العمل البيئية الإقليمية ورديفا للبرامج الدولية بما يعكس المنظور الإسلامي للبيئة؛

(ج) ويؤكدون على ضرورة توفير مصادر دائمة لتمويل برامج علاج المشكلات البيئية الراهنة والمستقبلة في المنطقة وذلك عن طريق إيجاد آلية عربية لتمويل الاستثمارات البيئية على المستويين الوطني والإقليمي بالإضافة إلى التعاون والشراكة مع الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية باعتبار أن الاستثمار في البيئة يعلو عائده على كثير من الاستثمارات الأخرى؛

(د) ويؤكدون على أهمية الإعداد العربي الجيد لمؤتمر (ريو + ١٠) على أن يتضمن هذا إعداد تقرير شامل يعكس تطلعات الوطن العربي ويتضمن إيضاحا لما تم خلال السنوات العشر الماضية في المجال البيئي ويرسم الأهداف العامة ويحدد أولويات التنفيذ والاحتياجات البشرية والمؤسسية والمادية اللازمة. كما يرون في هذا الإطار أهمية عقد اجتماع وزاري مشترك لوزراء البيئة والاقتصاد والمالية والتخطيط العرب لإقرار الموضوعات التي يلزم إثارتها في المؤتمر. ويرون أيضا ضرورة وضع تصور متكامل للموقف العربي في ضوء ما يتم التوصل إليه في اجتماعات وزراء البيئة العرب والأفارقة والمسلمين التي ستعقد قبل مؤتمر (ريو + ١٠) بحيث يكون لتلك المواقف في حال تبنيها أو توحيد المواقف بشأنها من قبل هذه التجمعات الوزارية تأثير كبير على المستوى الدولي؛

(هـ) ويدعو إلى تعزيز التعاون العربي مع مجموعة الدول النامية (مجموعة ٧٧ والصين) والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بقضايا البيئة والتنمية؛

سادسا: ويرون أهمية تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته الهيئة المختصة بالبيئة ضمن منظومة الأمم المتحدة وبدعوته لتوثيق التعاون مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة طبقا لما جاء بمذكرة التفاهم (جدة – أيار/مايو ١٩٩٩) بما يعزز العمل البيئي العربي ومساهمته الجادة في مسيرة البيئة العالمية. وفي هذا الإطار يدعون أيضا الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمساهمات المادية التي تمكنه من تعزيز دوره؛

سابعا: يرحبون باستضافة المملكة المغربية للدورة السابعة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ويدعون إلى مساندتها لإنجاح هذا المؤتمر؛

ثامنا: يقررون متابعة تنفيذ ما جاء في هذا الإعلان في اجتماعاتهم الدورية في مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.